الفكر المعارض للدولة العثمانية عند شكيب أرسلان ورشيد رضا

محمد المكتومي

المتمعن جيدًا في تاريخ الإسلام السياسي يجد أنّ قيام الدول الإسلامية أخذ بعدًا آخر مؤدلجا بأفكار دينية تقوم على سياسة الحفاظ على السلطة وفرض أفكارها في نطاقها الجغرافي العريض «بداعي أنّها من ضروريات الإسلام» وبصرف النظر عن الأمم والأقليات التي أُجبرت كرها لأن تكون تحت نفوذها فكريا وسياسيا واقتصاديا..

ولعلّ مفهوم هذا التوجه الإسلامي تفشى إلى حد كبير بعد أن خرجت الخلافة إلى أمة غير عربية «الأتراك» وسقوطها فيما بعد وحدوث شرخ كبير في مسألة الوحدة الإسلاميّة، وظهور الصراعات السياسية ودخول الأفكار القومية والعلمانية والديمقراطية وحركات الإصلاح التي يقودها كبار مفكري الأمة العربية، محاولين بذلك إيجاد أفكار حديثة تعالج قضايا الاستبداد السياسي واضطهاد الأقليات الإثنية والدينية أو البحث عن وحدة جديدة قائمة على حقوق المواطنة والحرية السياسية والفكرية ونهضة ثقافية تنتشل الأمة من التخلف الذي مرت به..

يتحدث وجيه كوثراني في مقاله في مجلة التسامح «العلاقة بين رشيد رضا وشكيب أرسلان وموقفهما من الدولة العثمانية» ويستعرض أحداث حركتهما الإصلاحيّة - المتأثرة بفكري السيّد جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده - إذ يذكر الكاتب موقف رشيد رضا في عزمه لتأسيس مجلة إصلاحية في مصر ويسرد الحديث الذي دار بين هذا الأخير وبين عبد القادر القباني الذي يكشف ما كان عليه حال الاجتماع السياسي العثماني في علاقته بالحريات السياسية والفكرية، وقضايا الإصلاح بشكل عام ولكنه يكشف أيضا تمايزات في مواقف نخب ذلك العصر وسلم الأولويات فيها. يقول رشيد رضا: «عرض علي عبد القادر أفندي أن أقيم في بيروت وأتولى رئاسة التحرير لجريدته، إذا أخبرته بعزمي على إنشاء صحيفة إصلاحية في مصر، فنقلت له أن الحرية التي في بيروت لا تسعني فقال: أو تريد أن تنتقد عبد الحميد أو أن تخوض في سياسته؟ قلت إنما أريد إصلاح الأخلاق والاجتماع والتربية والتعليم، قال: إن لك أوسع الحرية في هذا، قلت: إن أردت أن أكتب في فضيلة الصدق ومضار الكذب ومفاسده، فأبين أن أكبر أسباب فشو الكذب في الأمم الحكم الاستبدادي أتنشر لي ذلك جريدتكم؟ قال: لا لا ، عجل في الذهاب إلى مصر ولا تخبر أحدًا»! إشكاليّات الاستبداد التي يطرحها رشيد هنا هي بدءا من معاناة هذا الاستبداد في أسلوب التربية والثقافة الصوفية السائدة وفقه الحشوية (كما يسميهم) إلى معاناة ذلك في مؤسسات السلطة العثمانية ومشيختها، ولعلّ أبرز من نقل هذه المعاناة من حيز معايشة الظاهرة إلى حيّز وعيها وتجليها وعقل أسبابها واستقراء نتائجها في الطبائع والسلوك والثقافة اليومية هو عبد الرحمن الكواكبي في كتابه «طبائع الاستبداد». تشكل الوعي لدى شكيب أرسلان ورضا تجاه الدولة العثمانية من منظورين مختلفين:

ينظر رشيد رضا من موقع الفقيه المهاجر الذي يبغي من هجرته ممارسة الإصلاح من كل وجوهه التربوية والدينية والسياسية.

أمّا شكيب أرسلان فينظر من موقع المثقف المقيم المنتمي إلى بيت الإمارة، في نظام السلطات الأهليّة في الدولة العثمانية ولكن المنتمي أيضًا إلى ثقافة إسلامية تنويرية.

وبطبيعة الحالة تستمد ثقافة الرجلين كما قلنا سابقا من أفكار جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده، هذه الثقافة التي تنطلق من اطلاع واسع على تاريخ الإسلام العريق وحضارة إسلامية زاهرة اكتسبت عالميتها بفعل دورها الرائد في مراحل معينة من التاريخ العالمي، الأمر الذي يدعو إلى المقارنة بين التواريخ وطرح السؤال المهم والدائم الذي صاغه أرسلان : لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم ؟

نلاحظ أن البدايات عند الرجلين كانت تسير باتجاهين:

اتجاه يشدد على السياسات الإصلاحية للمجتمع والدولة (اتجاه رشيد رضا).

اتجاه يشدد على وحدة الدولة العثمانية ومنعتها وقوتها (اتجاه شكيب أرسلان).

لو تأملنا في عمق هذين الاتجاهين لوجدنا حقيقة أنهما لا يتناقضان، ولكن هي مسألة تبقى في حيز الأولويات . إذ ينظر شكيب أرسلان إلى أهمية البقاء على وحدة الدولة كونه ينطلق من رؤية تاريخية تؤمن الاستمرارية في الإجماع السياسي الإسلامي متأثرا بخطر المشاريع الأوروبية التي قد تفضي إلى تقسيم للدولة، ذلك لا يعني أن رشيد رضا لم يكن يهتم بالوحدة والقوة والمنعة ولكنه يولي اهتماما في إصلاح الداخل .

ويعتبر عام ١٩٠٨ أحد أهم الأعوام المهمة في حركة الإصلاح الثقافية حيث جمع ووحد الاتجاهات التغييرية في ولايات الدولة العثمانية وذلك لسبب إعلان الدستور العثماني الذي يعده البعض عهد الحرية ، إذ جاء ليعطي حريات واسعة لا سيما في مجال النشر والمطبوعات وتأسيس الجمعيات والأحزاب، فشكل بذلك من جهة أولي مرجعية للرهان على إمكانيات التقدم، ومن جهة أخرى حافزا للتعبير عن خصوصيات قومية ودينية وأثنية. ولما كان إطار الدولة على درجة كبيرة من الضعف فإن التعبير الصريح عن الخصوصيات يثير ويبرز خلافات حادة بين الجماعات وأطروحات النخب في ظل تأهب السياسات الأوروبية لاستثمار أي ضعف. تدور الأطروحات في قضايا المركزية وحدودها على سبيل المثال ومشاركة الأقوام الأخرى وخاصة العرب في أجهزة الدولة وهياكلها ومكانة اللغة العربية في الدولة.. تثور في مثل هذه الأطروحات الخلافات في الممارسة والتوجهات، فعلى سبيل المثال يذهب حزب الاتحاد والترقي الحاكم نحو تغليب القومية التركية في الإدارة والتربية والمؤسسات والثقافة وإضعاف مشاركة الأقوام الأخرى لاسيما العرب في إدارات الدولة، وهذا الذي أثار موضوع المساواة في المواطنة العثمانية، وهو توجه رشيد رضا، والذي كان يشير إليه في مقالاته في مجلة المنار. كان الترك يثيرون قضايا أحقيتهم بالملك والتمتع بثمرات الدستور كاملة كونهم وحدهم الذين أزالوا الحكومة الاستبدادية وأنّ العرب حظهم فقط من الدستور أن يستريحوا من أعباء الظلم ويتذوقوا طعم العدل فيكونوا كأهل الجزائر من فرنسا أو كأهل الهند من إنجلترا! وهو ما ولد بطبيعة الحال أفكارًا في المجتمع العربي بالاستقلال والخلاص من قبضة الترك الحديدية على السلطة ومما زاد هذا النهج إسراف حكومة العاصمة في عزل أبناء العرب من وظائفهم، وتعمّد إضعاف اللغة العربية في المرافعات في محاكم الولايات العربية.

ويذهب شكيب أرسلان إلى ضرورة حل الخلافات الداخلية خصوصا مع الاتحاديين - حزب الاتحاد والترقي الحاكم- ويعارض البعض ممن يريدون انتهاز الفرصة لشن حملة عليهم في أثناء الحرب البلقانية، لفكره وتوجهه في وجوب الهدنة وحل الأزمة بين الأحزاب في الداخل العثماني ريثما يزول الخطر عن الدولة. كما كان يعارض أرسلان عقد المؤتمر العربي الأول عام ١٩١٣ في باريس إذ لا ينبغي أن يقام في أرض مثل فرنسا لها ما لها من المطامع في سورية. وتزاد حدة الاختلاف في التوجهات بين رشيد رضا وأرسلان خلال الحرب العالمية الأول وفي سياسات جمال باشا الدموية في سوريا ولبنان وإعدامه لكوكبة من النخب العربية في دمشق والذي بدوره أثار ذلك سخطا عربيا قويا على حكم الاتحاديين حيث أخذت صورة هذا الحكم تتماهى في بعض مستويات الوعي العربي المتشكل في صورة الدولة العثمانية ككل حيث بدأ مسار المطالبة بالإصلاح والحقوق العربية واللامركزية، مسارًا مقفلا وأوصل إلى مأزق لا خروج منه إلا عبر الرهان على «استقلال عربي» محمول على وعود «إنجليزية وأوروبية»! ويعول رشيد رضا في ذلك على مشروع «الشريف حسن» كمشروع إسلامي سياسي يضمن الاستقلال الإسلامي بديلا في حالة سقوط وتمزق الدولة العثمانية، أمّا أرسلان فيذهب بمنهجه وأسلوب المناصحة لجمال باشا وتحذيره من مغبة سياسية هذه السياسة وخطرها على العلاقات التركية - العربية، كون أنّ أرسلان يذهب دائمًا إلى تفضيل الدولة العثمانية على حكم الأجانب مهما بلغت أخطاء الحكام الأتراك.

مع تداعي الأحداث السياسية وانكشاف بعض المخططات الأوروبية يصاب رشيد رضا بخيبة أمل في إيجاد مشروع إسلامي سياسي بديل عقب انكشاف اللعبة الدولية وبروزها في اتفاقية « سايكس - بيكو « وحقيقة مشروع الشريف حسن ووعود الإنجليز.. يعود بعد ذلك باحثا عن مشروع أو الدولة التي يمكن أن تنقذ الإسلام والمسلمين فتتبلور أمامه محطتان:

الأولى: يبحث فيها عن بطل منقذ يتصوره في مصطفى كمال أتاتورك، عندما كان يقود حركة التحرير والتوحيد ضد تقسيم تركيا، وإمكانية إجراء مصالحة عربية - تركية في إطار خلافة إسلامية. الثانية: يراهن فيها على قوة إسلاميّة سياسية جديدة «قوة الملك عبد العزيز آل سعود». في هذه الفترة الانتقالية تتجاذب النخب العربية تيارات سياسية وفكرية ينجذب كل منها لمشروع دولوي، تتبلور في ذلك ثلاثة تيارات كبرى: تيار إسلامي يستعيد فكرة الخلافة، وتيار علماني يدعو إلى القطيعة مع مؤسسات التاريخ الإسلامي ومنها مؤسسة الخلافة، وتيار واقعي - تاريخي ينطلق من الوقائع وتاريخية الأشياء النسبية ومن أبرز المنتمين له، علي عبد الرزاق، صاحب كتاب الإسلام وأصول الحكم كأول محاولة في التاريخ العربي المعاصر تتصدى لمعالجة إشكالية العلاقة بين الدين والدولة معالجة معرفية لا أيديولوجية.

وبعد أن اتضحت سياسة كمال أتاتورك ومشروعه في إلغاء الخلافة يتخلل لرشيد رضا اليأس ويبتعد شيئا فشيئا عن سياسات الحركة العربية ولعل أمله الوحيد بقي في انتصارات الملك عبد العزيز في الحجاز أما شكيب أرسلان فمال قليلا إلى أطروحات الهاشمية العربية ولاسيما أطروحات الملك فيصل. رؤية عامة: المتمعّن جيدًا في منهج الرجلين يجد أنّهما ينطلقان في تصورهما لمفهوم الدولة من ذاكرة تاريخية تتجسد في نصوص تاريخية وفقهية متعاملين معها أيديولوجيا وليس معرفيا وهذا التباس، أمّا الالتباس الآخر الذي وقعا فيه فهو في العجز عن ملاحقة ومتابعة انعطافات تاريخية عالمية متلاحقة.

ونستنتج من ذلك أن دراسة ذلك الالتباس يساعد في فهم هذا التعبير في المواقف والآراء عند كل منهما: فصيغة الدولة في الوعي التاريخي ملتبس، وكذلك نطاقها في الجغرافية - السياسية والبشرية للعالم الإسلامي. ويأتي مفهوم الدولة القومية القادم مع أفكار العالمية الغربية ليزيد من درجة هذا الالتباس ويضاعفه، فينشأ لدى النخب نوع من تصورات شتى وتبريرات مفتوحة لشرعنة نشوء عصبيات الدول الحديثة أو المحدثة في التاريخ العربي المعاصر باسم الإسلام أو باسم القومية، وسواء تأسيسًا على مرجعية الفقيه (شأن رشيد رضا) أو على مرجعية دارس التاريخ الإسلامي والمتابع للعلاقات الدولية (شأن شكيب أرسلان).(إضاءة فلسفية - سياسية)

لو تأملنا بعمق مقال وجيه الكوثراني في تفصيله لموقف السيد رشيد رضا وشكيب أرسلان من الدولة العثمانية من منظور فكر معارض لاتضحت لدينا فكرة أنّ المعارضة لا تكون بالكيل بمكيالين للدولة ومهاجمتها سرا وعلانًا وتجسد فكرة «السقوط» كما رأينا في أحداث ما سمي «بالربيع العربي» دون إيجاد أي بدائل تحفظ هيبة الدولة ومكانتها، بالإضافة إلى أهميّة النظر للعوامل الخارجية التي قد تدخل مشتتة الغاية الأسمى من التعديلات وحركة الإصلاح الداخلية، علينا أن ننظر بشكل براجماتي وفي رؤية طويلة الأمد في فكرنا السياسي سواء كنا محللين أو ممارسين للسياسة!

Mohd22king@hotmail.com